20131123-0005a-2

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر ٢٩/أد

أوتيل الكومودور ٢٠١٣/١١/٢٣

باسم أهالي المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان، أرحّب بكم جميعاً وأحيي شركاءنا، ممثلي عائلات المفقودين في دول البحر المتوسط، الحاضرين بيننا والذين لم يتسن لهم ذلك، وأوجّه الشكر الى الهيئة الادارية للفيدرالية الأورومتوسطية بتنظيم هذه الدورة في لبنان، لما يشكل ذلك من دعم كبير لهذه العائلات في مسيرتها من أجل الحقيقة والعدالة، والتي بلغت عامها الـ 31 قبل أسبوع من تاريخه ..نأملها مصادفة (ميلاد لجنة الأهالي وانعقاد هذا المؤتمر) في غاية الايجابية..

كي يبقوا دائماً في البال، وكما درجنا عليه ، أدعوكم الى الوقوف دقيقة صمت تحية وتكريماً لأحبتنا الغائبين، الأحياء منهم والذين يرقدون في مقابر فردية أو جماعية.

<u>ولادة اللجنة:</u>

قبل ٣١ عاماً، تحديداً في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٢، كانت الحرب ما تزال مستعرة، حصل أول تجمّع في بيروت لأهالي الذين خطفوا وفقدوا تلبية لنداء أطلقته، وسرنا في تظاهرة خرقت حالة منع التجوّل، انتهت بمقابلة رئيس مجلس الوزراء وطالبناه بالعمل الفوري من أجل تحرير أبنائنا وأزواجنا واعادتهم الينا سالمين.. وكانت ولادة اللجنة.

<u>السياسة الرسمية:</u>

صحيح أن الحرب ظلمتنا وسرقت أحبة لنا (حوالي ١٧٠٠٠)، لكن السلم الذي أعقبها لم ينصفنا، بل أمعن في تهميشنا و مضاعفة معاناتنا..بالمقابل رفع من شأن المرتكبين باصدار قانون عفو عنهم دون اجراء أي تحقيق أو محاسبة .. اضافة الى تنصيبهم في أعلى المراكز الرسمية السياسية والادارية..

<u>المجتمع المدني:</u>

هذا على المستوى الرسمي، أما شعبياً، فلا أكشف سراً اذا قلت أن المجتمع أدار لنا ظهره بداية لانشغاله بنفض آثار الحرب عنه أولاً، وثانياً لرغبته في نسيان كل ما يذكّره بتلك الحرب وبمآسيها..

كاد الشعور بالوحدة والعزلة وانكفاء الجميع عنّا أن يدمرنا.. لكنا لم نجد مخرجاً من ذلك الا بالعودة الى ناسنا، الى مجتمعنا باعتبار قضية بهذا الحجم لا تعنينا وحدنا بل هي قضية المجتمع بأكمله ، واستطعنا مع عدد من الأصدقاء على تحفيز وحثّ العديد من أفراد هذا المجتمع وهيئاته على تحمّل مسؤولياتهم تجاه القضية، وأطلقنا معاً حملة "من حقنا أن نعرف" (تشرين الثاني ١٩٩٩). وقد شكّلت تلك الحملة محطة مفصلية في مسار تحرك الأهالي، اذ استطاعت انتزاع أول اقرار رسمي بوجود القضية بعد ١٨ سنة من التحركات والمطالبات، وأول اعتراف بوجود مقابر جماعية في أنحاء شتى من البلاد سمّت بعضاً منها.

20131123_0005b_2

المجتمع الدولي:

كان وما زال متعاوناً وداعماً للقضية في زمني الحرب والسلم، من خلال عدد من هيئاته غير الحكومية، أذكرعلى سبيل المثال لا الحصر البعثة الدولية للصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية، الهيومن رايتس ووتش، الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان (فرنسا)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الشبكة الدولية لعائلات المفقودين والمخفيين قسراً (بلجيكا)، والفيدرالية الأورومتوسطية التي نعتبرها الاطار الجامع والحاضن والداعم لقضيتنا المشتركة، ونتطلّع الى تحقيق تقدّم ملموس على مستوى نضالنا المحوري اليوم من خلال هذا المؤتمر .

المحصلة:

31 عاماً من الانتظار والبحث عن الحقيقة .. 31 عاماً من الظلم والاهمال والمماطلة والتهميش.. تشكيل ثلاث لجان رسمية تحت ضغط التحركات والمطالبات لم تكشف عن مصير شخص واحد.. انقضاء 13 عاماً على الاقرار بوجود مقابر جماعية دون اتخاذ أي اجراء بشأنها..محاولات التوظيف والاستثمار السياسيين للقضية لم تتوقف...

لا أخفي أن كل ذلك أرهقنا، هدّنا، لكنه لم يتمكن من جرّنا الى اليأس، بل دفعنا الى المزيد من التمسّك بحقنا.. وبعد أن أعدنا مراجعة بعض التجارب الدولية التي عاشت حروباً وحصدت ضحايا مثلنا ، وبعد الزيارة الميدانية الى البوسنة التي أتيح لنا القيام بها في العام 2010 ضمن وفد واسع ومتنوع الاختصاصات، والاطلاع على كيفية التعامل مع ملف المفقودين والمخفيين قسراً لديها، أنجزنا في العام 2012، كممثلين للأهالي (لجنتنا ولجنة سوليد) مسودة مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسراً . استمر العمل على هذا المشروع عاماً ونصف، بالشراكة مع عدد من هيئات المجتمع المدني المحلي والدولي اضافة الى بعض المحامين والقضاة والاعلاميين والخبراء، وباشراف ودعم المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومساعدة كل من الاتحاد الأوروبي والسفارة السويسرية في لبنان ومؤسسة فريدريش ايبرت.

اعتبرنا أن هذا الانجاز الذي حققناه سيلاقي ترحيباً من قبل المسؤولين بعد أن قمنا بالعمل بالنيابة عنهم، لقد قدّمنا لهم آلية حل لهذه القضية المعقّدة، وخريطة طريق مفصّلة وشاملة تقود الى ختم هذا المَلَف بشكل نهائي وعادل..

لكن العراقيل سرعان ما ارتفعت بوجه المشروع: أبواب البرلمان أوصدت بوجوهنا رافضة تسلم نسخ عنه.. لاحقاً ، عندما فتحت الأبواب جزئياً، قيل لنا أن البرلمان نائم، عاجز، ميت، غير قادر على التشريع... ثم أتى مشروع مرسوم تقدم به وزير العدل لانشاء هيئة وطنية ، ليشكّل بدوره عقبة أمام مشروع الأهالي، علماً أننا على ثقة أن الوزير أعدّه بنية المساعدة لا العكس، الا أننا رفضنا اقرار مشروعه لعيوب وأسباب جوهرية وقانونية سنتطرق اليها في الجلسات اللاحقة،

20131123-0005C-2

وأكتفي الآن بالقول بقصوره عن كشف مصير مفقود واحد .. نحن متفقون مع الوزير على الأهداف ومختلفون على آلية تحقيق هذه الأهداف..

كلكم، كلنا نعرف أننا لم نختر أن نكون أهالي مفقودين ومخفيين قسراً، ولا زملاءنا، في الجزائر أو في المغرب أو ليبيا أو سوريا أو تركيا أو البوسنة أو في أي مكان في العالم، اختاروا أن يكونوا كذلك... غيرنا هو من اختارعنّا في لبنان وما يزال يقرر حتى اليوم بابقائنا في الشوارع ، نمشي فوق عظام أبنائنا وأزواجنا وآبائنا، نطرق على أبواب المسؤولين كمن يستعطي منّة أو شفقة ضارباً بعرض الحائط أننا أصحاب حق لن نتخلّى عنه.

نحن نطالب بالحقيقة حول مصائر أحبتنا..وهذا حق بديهي مكرّس قانوناً.. نحن لسنا موظفين ولا متعاقدين ولا هواة اخترنا العمل في اطار هذه القضية كي يشكل بقاءها دون حل، أو فرض حل وهمي لها، ضمانة لاستمرارية العمل والدُخل!! متل ما بتعرفوا "يلّي بـ يعدّ العصي مش متل يلّي بيتلقاها، ويلّي ايدو بالنار مش متل يلّي ايدو بالمي".

نحن أصحاب القضية ، ليس لدينا أجندات لا سياسية ولا مالية ولا من أي نوع آخر، ولا يستطيع أحد أو هيئة أو جهة فرض أجندته علينا.. نحن أم الصبي، ونريد حلاً حقيقياً لها اليوم قبل الغد..

لأننا نعتبر أن اجتماعاتنا اليوم في اطار الفيدرالية الأورومتوسطية هي في غاية الأهمية، انتظرنا أن تشكل اجتماعاتنا اليوم الفسحة الطبيعية للاستماع الى تجارب بعضنا البعض والاطلالة على ما أنجز لدى كل منا وعلى ما أعاق ويعيق تقدّم الحلول بغية التشارك والتبادل والتعلم للتغلب على الصعوبات، من أجل ذلك أبدينا رغبتنا المنظّمي هذا المؤتمر بتخصيص جلسة لعرض مسودة مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسراً ونقاشه للافادة والاستفادة.... ولما تعذّر ذلك لأسباب لا نعرفها، سنلتزم بتوجيهات القيّمين على الفيدرالية لجهة عرض مشروع القانون ومحاوره الأساسية خلال هذين اليومين ومن ضمن كافة المحاور المطروحة في البرنامج المقرر.

ان مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسراً بات اسمه مشروع قانون محي الدين حشيشو، باعتبار أن قضيته باتت القضية الرمز لجميع أهالي المفقودين..لا سيما بعد أن صدر حكم في أواخر شهر أيلول الماضي بتبرئة ثلاثة من المتهمين بخطف السيد حشيشو. لن أفصّل أكثر لأن السيدة نجاة، زوجته، هي خير من سيخبركم عما كابدته على مدار ٢٣ عاماً سعياً الى الحقيقة والعدالة.
أن مشروع القانون هو محور نضالنا اليوم وغداً وكل يوم الى أن يتم تبنيه واقراره، ولا بد أن يقره البرلمان اللبناني عاجلا أم آجلا، ليتحقق حق المعرفة، لتتحقق العدالة وعدم الافلات من العقاب..
والشق الآخر من نضالنا هو الاستمرار في مواكبة ودعم معركة القضاة الشرفاء من أجل ترسيخ استقلاليتهم، فمعركتنا حقوقية بامتياز، وخصمنا هو الاعتبارات السياسية التي تصبح في لبنان رديفاً للا قانون.

20131123-0005d-z

واذ أشكر مسبقاً مساهمة كل منكم في نقاش هذا المشروع وابداء الملاحظات بشأنه لما يشكل ذلك من تصويب واغناء له ولما يزيدنا ثقة بدقته وموضوعيته وشموليته، ويمنحه دفعاً اضافياً باتجاه المسؤولين من أجل تحقيقه..

ما ننتظره ونأمله منكم اليوم ، من هذا المؤتمر هو المساندة الجدية لمشروع قانون الأهالي واطلاق صرخة جامعة تحثّ البرلمان اللبناني على تبنّيه تمهيداً لاقراره.

هاتف: ٠٠٩٦١٣/٧٠٦٦٨٥
E-mail: kidnapped961@yahoo.com